

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ضابطة المولوية والإرشادية لدى المحقق النائيني
و في هذا المحفل سنُلوّح إلى تحقيق المحقق النائيني حيث يُشعّب الأحكام العقلية إلى:

1. العقليات التي تقع في سلسلة علل الأحكام الشرعية - و تكشف الملأ قبل أمر المولى - فتُعد مولوية حتماً بل حتى لو عُدّت من المستقلات العقلية - نظير حُسن العدل و قبح الظلم - لظلت ضمن الأحكام المولوية التي قد استكشف العقل علة الحكم.

2. العقليات التي تدرج ضمن سلسلة معاليل الأحكام - عقب أمر المولى - فتُعد إرشادية حتماً، نظير إطاعة الله و الرسول، و نظير الأوامر الاحتياطية، فسواء عُدّت من المستقلات أو غيرها فلا تبدل إرشاديتها إطلاقاً إذ الأمر بالإطاعة أو الاحتياط يُخصّ مقام "أمر المولى" بعنوان شرعي - كالصلة - فحينما أمرنا المولى بالاحتياط و الطاعة فقد حكم العقل بالامتثال في سلسلة المعاليل.

و حقيقة هذا التّشقيق تؤول إلى التقسيمات الأوليّة و الثانية - اللتين قد اصطلحهما المحقق النائيني أيضاً - حيث إنّ الحكم العقلي الواقع في سلسلة العلل - قبل تعلّق الأمر - هو نفس التقسيمات الأولى للأحكام، بينما لو تدخل الحكم العقلي في سلسلة المعاليل - عقب أمر المولى - لأندرج ضمن التقسيمات الثانية.

إشكالية المحقق الخوئي تجاه أستاذه

و قد ناقشه المحقق الخوئي معتقداً بأنّ مجرّد تواجد حكم عقليّ ضمن سلسلة المعلول لا يستدعي إرشادية أمر المولى، إذ القاعدة الأولى هي أنّ كافة الأوامر الصادرة المولى تُعد مولوية تماماً إلا لو استحال المولوية في نموزج خاصّ كإطاعة حيث لو أخذناها مولوية لأنجر إلى التسلسل إذ لو أمر الشارع بالإطاعة لاحتاج هذا الأمر إلى أمر مُسبّق بالإطاعة أيضاً و هكذا - أي أطيعوا الإطاعة - فلأجل هذه المعضلة قد استثنينا عن القاعدة الأولى - المولوية - مسألة الإطاعة.

و يعتقد المحقق الخوئي أنّ "الإطاعة" تعني مأساة أخرى أيضاً و هي أنا بحاجة لمُحرّك من قبل العقل لأجل الامتثال إذ إطاعة أمر الشارع "أقيموا الصلاة" لا تتحقق سوى بباعث خارجي غير أمر الشرع فينحصر التحرير بالعملية العقلية فحسب، حيث يستحيل أن يُصبح خطاب الشرعي بنفسه محرّكاً للمخاطب أيضاً، وبالتالي سيصبح إرشادياً محضاً، إذ فممض وقوع الحكم العقلي ضمن سلسلة المعاليل لا يجعله إرشادياً إلا لأجل هذه المحاذير.

و سيراً مع القاعدة الأولى سيَندرج الأمر الاحتياطي ضمن سلسلة العلل أيضاً، فرغم أنّ العقل يُدرك حُسنه لمقام الامتثال تماماً، و لكن هذا الإدراك لا يستتبع الإرشاديته - الأمر الاحتياطي - فحسب بل بإمكان المولى أن يعتبره مولويّاً أيضاً إذ العقل يعي حُسن الاحتياط إجمالياً بحيث لا يُشخص حسنه - وجوباً أو استحباباً - في كافة التماذج بالتفصيل التام كحسن الاحتياط في غير المحسورة و في الشبهات الوجوبية أو التحريمية أو حسن الاحتياط في الشبهات قبل الفحص و... بينما لو أمر الشارع بالاحتياط

قبل الفحص لأدرك العقل مولوية ذاك الأمر بحيث سيُدرج ضمن سلسلة العلل أيضاً - لتأخر إدراك العقل عن الأمر الشرعيّ -.

ضابطة المحقق الخوئي تجاه الإرشادية
وينحصر ضابطة الإرشادية لديه في عنصرين:

1. أن يُعدّ الموضوع من المستقلات العقلية.

2. وأن يستحيل حمله على المولوية.

فوقئنـ سـيـصـبـحـ الـأـمـرـ إـرـشـادـيـاـ حـتـمـاـ نـظـيرـ وـجـوبـ الـامـتـالـ العـقـليـ الذـيـ يـسـتـحـيـلـ تـحـقـقـهـ بـأـمـرـ الـمـوـلـيـ الشـرـعـيـ - وـلـكـ الـأـمـرـ بـالـاحـتـيـاطـ الذـيـ يـتـأـخـرـ الـعـقـلـ عنـ أـمـرـ الـمـوـلـيـ - سـيـعـدـ مـوـلـوـيـاـ لـإـمـكـانـ الـمـوـلـيـ أـنـ يـعـتـبـرـ أـمـرـهـ مـوـلـوـيـاـ أـيـضاـ فـلاـ وـجـهـ لـلـإـرـشـادـيـةـ .ـ الـمـحـضـةـ .ـ

مطمح نظرنا تجاه الإرشادية

وإنـ نـسـاـيـرـ الـمـحـقـقـ الـخـوـئـيـ فيـ أـنـ الـأـمـرـ الـاحـتـيـاطـيـ يـعـدـ مـوـلـوـيـاـ وـلـكـ بـلـحـاظـ مـعـيـارـهـ - بـأـنـهـ يـعـقـلـ لـلـمـوـلـيـ أـنـ يـحـمـلـهـ عـلـىـ الـمـوـلـوـيـةـ - بـلـ نـتـرـقـىـ عـنـ الـإـمـكـانـيـةـ الـعـقـلـيـةـ وـنـعـتـقـدـ بـلـزـومـ الـمـوـلـوـيـةـ هـنـاـ إـذـ الـعـقـلـ يـعـجزـ عـنـ إـدـرـاكـ مـوـارـدـ الـاحـتـيـاطـ وـتـعـيـيـنـ الـحـسـنـ فـيـ مـخـلـفـ الـمـوـارـدـ فـإـنـ تـحـدـيـدـ لـزـومـ الـاحـتـيـاطـ أـوـ اـسـتـحـيـاـبـ بـيـدـ الـمـوـلـيـ فـحـسـبـ فـيـ الـتـالـيـ سـيـصـبـحـ لـوـنـ الـأـمـرـ الـاحـتـيـاطـيـ لـوـنـاـ مـوـلـوـيـاـ - رـغـمـ إـدـرـاكـ الـعـقـلـ بـحـسـنـهـ إـجـمـالـاـ - إـذـ عـنـانـهـ بـيـدـ الشـارـعـ حـتـمـاـ بـحـيـثـ قـدـ أـعـمـلـ الـمـوـلـيـ مـوـلـوـيـتـهـ فـيـ الـاحـتـيـاطـ بـالـتـأـكـيدـ،ـ فـلـاـ نـكـفـيـ بـإـمـكـانـيـةـ وـرـوـدـ الـمـوـلـوـيـةـ - كـمـاـ زـعـمـهـ الـمـحـقـقـ الـخـوـئـيـ -

وـإـجـاـبـةـ عـنـ الـمـحـقـقـ النـائـيـ - الذـيـ قـدـ أـدـرـجـ الـأـوـامـرـ الـاحـتـيـاطـيـةـ ضـمـنـ الـتـقـسـيمـاتـ الـثـانـوـيـةـ فـعـدـهـاـ إـرـشـادـيـةـ فـحـسـبـ - نـقـولـ بـأـنـ الـمـوـلـيـ قـدـ قـيـدـ بـعـثـهـ الـأـوـلـيـ "ـبـقـصـدـ الـأـمـرـ"ـ - حـتـىـ بـتـمـ الـجـعـلـ - فـيـ الـتـالـيـ قـدـ اـرـتـبـطـ الـمـوـضـوـعـ بـنـطـاقـ الـمـوـلـوـيـةـ حـتـمـاـ وـأـصـبـحـ الـاحـتـيـاطـ مـوـلـوـيـاـ تـامـاـ،ـ فـمـجـرـدـ دـخـولـهـ فـيـ الـتـقـسـيمـاتـ الـثـانـوـيـةـ لـاـ يـحـصـرـهـ فـيـ إـرـشـادـيـةـ فـحـسـبـ،ـ بـلـ الـمـوـلـيـ قـدـ أـلـبـسـهـ لـبـاسـ الـمـوـلـوـيـةـ أـيـضاـ بـحـيـثـ قـدـ حـدـدـ الـامـتـالـ عـلـىـ قـصـدـ اـمـتـالـ الـأـمـرـ بـتـاـ - حـتـىـ بـتـمـ الـجـعـلـ - فـلـوـلـاـ الـقـصـدـ الشـرـعـيـ لـمـاـ حـصـلتـ الـطـاعـةـ الـمـتـطلـبـةـ أـبـداـ،ـ فـالـاحـتـيـاطـ مـوـلـوـيـ إـذـنـ.

فحـصـادـ تـفـكـيـرـنـاـ هوـ أـنـاـ قـدـ اـسـتـخـرـجـنـاـ الـمـوـلـوـيـةـ مـنـ "ـظـاهـرـ أـغـلـبـ أـوـامـرـ الـمـوـلـيـ"ـ فـإـنـاـ نـعـتـقـدـ بـأـنـ أـغـلـبـيـةـ أـوـامـرـ الـمـوـلـيـ قدـ شـحـنـتـ "ـبـإـعـمالـ الـمـوـلـوـيـةـ"ـ حـتـمـاـ بـحـيـثـ قـدـ تـكـونـ الـأـمـرـ الشـرـعـيـ مـنـ ثـلـاثـةـ عـنـاصـرـ:

1. الملاك.

2. الطلب.

3. المولوية.

فـسـوـاءـ أـتـخـذـنـاـ الـطـلـبـ مـوـضـوـعـاـ لـلـصـيـغـةـ - وـفـقاـ لـلـمـشـهـورـ - أـمـ الصـيـغـةـ مـصـدـاـقاـ لـلـطـلـبـ - وـفـقاـ لـنـاـ وـلـلـمـحـقـقـ الـخـمـيـنـيـ - أـمـ الـطـلـبـ لـازـمـ الـصـيـغـةـ - وـفـقاـ لـلـمـحـقـقـ الـعـرـاقـيـ - فـيـ الـتـالـيـ إـنـ الـمـلاـكـ وـالـطـلـبـ لـاـ يـنـفـكـانـ عـنـ الـأـمـرـ الشـرـعـيـ وـأـمـاـ الـمـوـلـوـيـةـ فـهـيـ الـأـغـلـبـ فـيـ الـأـوـامـرـ بـحـيـثـ رـبـماـ يـرـشـدـ الـمـوـلـيـ نـحـوـ الـمـلاـكـاتـ فـحـسـبـ بـلـاـ مـوـلـوـيـةـ،ـ فـتـحـدـيـدـ ذـلـكـ بـحـاجـةـ إـلـىـ قـرـيـنةـ مـحـدـدـةـ،ـ وـفـيـ هـذـاـ الـحـقـلـ قـدـ فـسـرـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ الـأـوـامـرـ إـرـشـادـيـةـ قـائـلـاـ:ـ [1]

«وَأَمَا الوجوب الإرشادي: بمعنى الإرشاد إلى المصالح والمفاسد في الأحكام، أي الإيجاب بداعي الوصول إلى ملوك الأحكام من المصالح والمفاسد و تلك الملوك هي المرشد إليها بهذا الوجوب الإرشادي و شرطه المقوم له أن لا يتطرق الخطأ في الإرشاد، و عدم تطرق الخطأ في الأمور الثلاثة غير ممكن عادةً، فإنه كثيراً ما يقع الخطأ فيهما، فلا يمكن أن يحفظ بهما جميع الملوك، فلا يصح الوجوب الإرشادي في المقام حينئذ». [2]

و حيث قد أكّدنا على تواجد الملوك في عامة الأوامر - الإرشادية والمولوية - فستتضح زلة مقالة المحقق الهمданى - الماضية - بأن الأوامر المولوية مع قطع النظر عن الأمر الشرعي تعدّ عديمة الملك بحيث لو تأتى الأمر لتحقق الملك عندئذ، بينما الملك قد توفر في المولوية والإرشادية بتاتاً فإن قاطبة الأعمال تتبع المصالح والمفاسد، نظير الصلاة - حيث قال تعالى: «أقم الصلاة لذكرى» و قال: «إن الصلاة تنتهي عن الفحشاء» - فرغم جهالة المكلّف بالملوك إلا أن جهله لا يعني خلوه منها بل الأمر المولوي قد حكى و أتبأنا بالملوك المستودعة فيها.

فبالتالي:

1. قد فرط بعض الأعلام - كالمحقق الخوئي - في عدد الأوامر الإرشادية بحيث صرّح بأننا لا نمتلك أمراً إرشادياً ضمن الشريعة إلا نادراً - كالإطاعة - .

2. وقد أفرط بعضهم أيضاً - كالسيد المصطفى الخميني نقاً عن الشهيد - حيث قد أدعى بأن كافتها إرشادية - أو أغلبها - .

3. بينما التفكير المنطقى المحايد يعتقد بأنّ عنصري "الطلب والملك" قد زُرِعَا في كافة الأوامر الشرعية إلا أنّ الفارق بين الإرشادية والمولوية هو أن المولى أحياناً يُعمل مولويته على ذاك العنوان المُحدّد - نظير إعمال المولوية في جزئية عمل ما كالفاتحة - . ولهذا إن استقلالية العقل في إدراك ملك العمل - ضمن سلسلة العلل - لا يحصر الأمر في الإرشادية فحسب إذ ربما المولى قد أعمل مولويته هناك أيضاً:

- نظير الكذب الذي قد استقل العقل في قبحه.

- و نظير الاحتياط الذي قد استقل العقل في حسنـه.

- و نظير الإطاعة التي قد انفرد العقل على حسنـه.

إلا أنّ المولى قد ألبسـها ثيابـ المولوية أيضاً، فبالتالي إنـا بحاجـة مـاسـة إلى القرـينة كـي تـحدـدـ الإـرـشـادـيـةـ عـنـ المـولـوـيـةـ التـيـ غـلـبـتـ عـدـدـاـ فيـ الأوـامـرـ، فـلـدىـ الشـكـ سـيـحـمـلـ الـأـمـرـ عـلـىـ الغـالـبـ.

جمـنـتـناـ تـجـاهـ المـحـقـقـ الخـوـئـيـ

ونلاحظ على المحقق الخوئي بأننا لا نمتلك أصلاً أولياً لحمل الأوامر الشرعية على لون المولوية، فإنه بؤرة الصراع إذ قد اعتمد المولى أن يأمر أحياناً بالمولوية المحسنة وأحياناً بالإرشادية أيضاً، فليست هناك قاعدة عامة إلا إذا استخرجنا المولوية من "ظاهر أغلب أوامر المولى" فإنـا نـعـتـقـدـ بـأنـ أـغـلـيـةـ أوـامـرـ المـولـيـ قدـ شـحـنـتـ "بـإـعـالـ المـولـوـيـةـ"ـ حـتـمـاـ.

[1] علوى عادل. القول الرشيد في الاجتهاد و التقليد. Vol. 1. قم - ايران: كتابخانه عمومی حضرت آیت الله العظمى

مرعشى نجفى (ره).

[2] الأمر الإرشادى يقابله الأمر المولوى، و الثاني عبارة عن طلب حقيقى لما فيه من المصلحة يتربّى على إتيانها الثواب و تركها العقاب كالأمر بإقامة الصلاة. و الإرشاد أمر و طلب ظاهري يخبر و يرشد إلى المصالح و الملائكة الشرعية أو الإخبار عن المفاسد في التواهي المولوية، فكلّ واجب فيه أمران: أولى و مولوى حقيقى يتربّى عليه الثواب و العقاب و أمر ظاهري ثانوى إرشادى إلى الأمر الأولى، و قيل: الإرشادى إنما هو إرشاد إلى حكم العقل كما في قوله أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فال الأول: (أطِيعُوا اللَّهَ) إرشادى، و الثاني: (أطِيعُوا الرَّسُولَ) مولوى شرعى، فال الأول: ما يحكم به العقل مستقلًا، و الثاني: ما يحكم به الشرع.